مسئله

هل تفضل الاقامة في البلاد على غيرها من البلاد وهل جاء في ذلك نص من القرآن او الحديث بيّنوا لنا ما وجدتم من ذلك املاء جيبوا

الجواب

الاقامة في موضع تكون فيه اطوع لله ورسوله وافعل للحسنات هي التي يجب ان يكون اهل ذلك الموضع واقدر عليه والاشغل بالافضل من الاقامة في موضع يكون حال فيه في طاعة الله ورسوله دون ذلك هذا هو الاصل الجامع فان الله يحب المتقين والتقوى هو ما فسرها الله في قوله تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر الى قوله اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون وهي عمل ما امر الله به ورسوله وترك ما نهى الله عنه ورسوله واذا كان هذا هو الاصل فهذا يتنوع بتنوع الاشخاص فقد يكون مقام الرجل في ارض الكفر والفسوق والعصيان افضل اذا كان فيها هداية سبيل الله بيده او لسانه اكمل تأثيرا في المعروف والنهي عن المنكر بحيث لو انتقل عنها الى ارض الاعان والطاعة لقلت حسناته ولم يكن فيها مجاهدا ولكن لو كان اورع قلبا وكذلك اذا عدم الخير الذي كان يفعله في اماكن

لا يجب عليه الوضوء الا اذا اراد الصلاة وان وضوءه لما سوى ذلك مستحب ليس بواجب وقوله صلى الله عليه وسلم ما اردت صلاة فتوضأ ليس امرا للوضوء لغير الصلاة لكن انكار الايجاب الوضوء لغير الصلاة فان بعض الحاضرين قال له الا تتوضأ فكان هذا القايل ظن وجوب الوضوء للاكل فقال صلى الله عليه وسلم ما اردت صلاة فتوضأ فبين له انه انما فرض الله الوضوء على من قام الى الصلاة والحديث الذي يروى الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير فقد رواه النسائي وهو يروى موقوفا ومرفوعا واهل المعرفة بالحديث لا يصححونه الا موقوفا ويجعلونه من كلام ابن عباس لا يشتون رفعه وبكل حال فالحجة فيه انه ليس المراد به ان الطواف نوع من الصلاة كصلاة العيد والجنائز ولا انه مثل الصلاة مطلقا فان الطواف يباح فيه الكلام بالنص والاجماع والاتم تسليم فيه ولا يبطله الضحك والقهقهة ولا يجب فيه القراءة باتفاق المسلمين فليس هو مثل الجنازة فان الجنازة فيها تكبير وتسليم فتتفق بالتكبير وتختم بالتسليم وهذا حد الصلاة التي امر الحدث فيها بالوضوء كما قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم واذا كبر في اولها فكما يكبر على الصفا والمروة وعند رمي الجمار من غير ان يكون ذلك تحريما ولهذا يكبر كلما حاذى الركن والصلاة لها تحريم لا تباح بتكبير ولا يحرم على المصلي ما كان حلالا له من الكلام والضحك والاكل والشرب وغير ذلك والطواف لا يحرم شيئا بل كل ما كان مباحا قبل الطواف في المسجد فهو مباح في الطواف وان كان قد يكره ذلك لانه يشتغل عما هو مقصود الطواف كما يكره في عرفة وعند رمي الجمار ولا يعرف نزاع بين العلماء ان الطواف لا يبطل بالكلام والاكل والشرب والقهقهة كما لا يبطل غيره من مناسك الحج بذلك وانما يبطل الاعتكاف بذلك والاعتكاف تستحب له طهارة الحدث ولا تجب

فلو قعد

فلو قعد المعتكف وهو محدث في المسجد لم يحرم عليه بخلاف ما اذا كان جنبا او حائضا فان هذا يمنعه منه الجمهور لكنهم الجنب والحائض من اللبث في المسجد لان ذلك يبطل الاعتكاف ولهذا اذا خرج المعتكف للاغتسال كان حكم اعتكافه عليه في حال خروجه فيحرم عليه مباشرة النساء في غير المسجد ومن جوز له اللبث مع الوضوء جوز للمعتكف ان يتوضأ ويلبث في المسجد وهو قول احد بن حنبل وغيره والذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الحائض عن الطواف وبعث ابا بكر اميرا على الموسم فامر ان ينادي ان لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وكان المشركون يحجون وكانوا يطوفون بالبيت عراة فيقولون لا ثياب عصينا الله فيها فلا نطوف فيها الا الحمس ومن دانها وفي ذلك انزل الله تعالى يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها اباءنا والله امرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله ما لا تعلمون ومعلوم ان ستر العورة يجب مطلقا وخصوصا اذا كان في المسجد الحرام والناس يرونه فلم يجب ذلك لخصوص الطواف لكنه لا يستثار في حال الطواف ولكثرة من يراه وقت الطواف فينبغي النظر في معرفة حدود ما انزل الله على رسوله وهو ان يعرف مسمى الصلاة التي لا يقبلها الله الا بطهور التي امر بالوضوء عند القيام اليها وقد فرض ذلك النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي في السنن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم في هذا الحديث دلالتان احدهما ان الصلاة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم فاما لم يكن تحريمها التكبير وتحليلها التسليم لم يكن من الصلاة والثاني انها هي الصلاة التي مفتاحها الطهور فكل صلاة مفتاحها الطهور

في اماكن الخير والبر فعله كان المقام في التعفف عن الناس والتنزه عن مخالطتهم افضل له وهذا حال غالب الخلق فان اكثر

قوله الوبر